مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الدور التنموي لثقافة حلّ النزاعات

الباحث والكاتب: محمد الوائلي

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

الدور التنموي لثقافة حلّ النزاعات

قسم الابحاث والترجمة

الباحث والكاتب: محمد الوائلي

تواجه المجتمعات البشرية على تنوع ثقافاتها نزاعات بمستويات مختلفة نتيجة للإختلاف في الرؤى والتضارب في المصالح. أحد معايير تحقيق التقدم في مجال التنمية الإجتماعية هو قدرة المجتمعات على فضّ النزاعات بين افرادها ومكوناتها بصورة سلمية وايجاد الحلول المشتركة من خلال وجود المؤسسات والسياسات الهادفة الى تحقيق المصالحة بين الجهات المتخاصمة وتنمية مهارات التفاوض لدى الأفراد والمنظمات بغية تحقيق السلم الإجتماعي وتركيز الطاقات نحو تحقيق التقدم بدل من هدرها في الصراعات الجانبية.

يتطرق هذا المقال الى أهمية عملية حل النزاعات وأبعادها التنموية، وحاجة العراق الماسة الى تطوير الكفاءات الفردية والمؤسساتية في هذا المجال.

العالم في حالة صراع

تُمثل النزاعات والاختلافات التي تحدث بين المجتمعات وكذلك بين المكونات التي تحتويها امراً طبيعاً، وظاهرة غالباً ما تتكرّر في حياة البشرية. وعلى خلاف قول الزعيم الروحي للديانة البوذية "الدالاي لاما" (لو علمنا التأمل لكل طفل عمره ٨ سنوات، فسيكون بإمكاننا انهاء العنف في العالم خلال جيل واحد فقط) فإن الخلافات والصراعات هي جزء من طبيعة الإنسان والحياة الاجتماعية منذ بدء الخليقة، ولكن محاولات حلّها تتخذ أشكالاً ومداخل مختلفة[1]. والدليل على ذلك هو وضع البشرية اليوم الملتهب بالصراعات والنزاعات. وعلى الرغم من تطوّر البشرية في نواحي مختلفة تبقى الصراعات جزءاً اساسياً من الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات، بل وتشير التحليلات والبحوث الى انه من المتوقع زيادة حدة الصراعات وتعميقها في المستقبل المنظور نتيجةً لعدم التوازن الحاصل في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العالم.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تُركّز مؤسسات مثل "مجموعة الأزمات الدولية"، وهي مؤسسة مهتمة بالقضايا السياسية والأمنية والعسكرية، على ثلاث مجالات رئيسية في برنامجها المعني بالصراعات المستقبلية وهي: التغيّر المناخي – التكنولوجيا الرقمية – الاقتصاد العالمي. جميع هذه مجالات أصبحت تتطوّر بصورة متسارعة، وفي ذات الوقت أصبحت مصدراً وسبباً للكثير من الصراعات والأزمات في العالم، كما تؤكد الأحداث التي نشهدها في عالمنا اليوم[2].

كذلك تحاول منظمات دولية مثل "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" ايجاد حلول مستدامة للأزمات المتوقع لها أن تحصل في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ نتيجةً للفقر المتفاقم بسبب التغيّر المناخي وندرة الموارد والذي سيضيف ١٣٠ مليون شخص جديد الى مجموعة الأشخاص الذين يعانون من الفقر الشديد في العالم[3] والبالغ عددهم ٧١٢ مليون شخص، حسب تقديرات البنك الدولي للعام ٢٠٢٢[4]. ومن الواضح ان التغيّر المناخي يتسبّب في الكثير من التغيّرات الاخرى والتي تؤدي بدورها الى حصول الأزمات الصحية والهجرة باتجاه المدن، وبالتالي الى إيجاد التنافس، وحتى الصراع، على الموارد المحدودة.

[1] John Andrews - The World in Conflict - Pegasus Books - New York - 2023
[2] International Crisis Group – Future of Conflict – 2024
[3] UNDP - Future of Development - Signal Spotlight 2024 - New Frontiers of Conflict - 2024
[4] World Bank Group - Poverty - Overview - 2024

وفي ذات السياق يشير "معهد بحوث السلام في أوسلو" الى ان عام ٢٠٢٣ سجّل ٥٩ صراعاً متعلقاً بالدول في العالم وهو الأعلى منذ عام ١٩٤٦، أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من ان عدد القتلى بصورة عامة في حالة انخفاض الاّ أن البيانات تشير الى ان عدد القتلى في المعارك في السنوات الثلاث الماضية وصل الى ٦٠٠ ألف شخص. بالاضافة الى ذلك هناك ما يقارب ٧٥ صراع غير مرتبط بدول ادى الى مقتل ما يقارب ٢١ ألف شخص، وهجمات من جهة واحدة أدّت ايضاً الى مقتل أكثر من ١٠ آلاف شخص. وهذا يمثل فقط الصراعات العنيفة او "الحارة"، ولا يشمل ما يسمى بالصراعات "الجامدة" والتي تمثل صراعات مسلحة متوقفة، ولكن من دون معاهدة سلام ويمكن ان تندلع مرة اخرى في أي وقت. وأشهرها الوضع القائم بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والذي يمثل مصدر توتر مستمر للعالم[5].

لكن هذه الصراعات والأزمات لا تشمل الدول النامية فقط، فحتى على المستوى الداخلي في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة فإن هناك تحذيرات من اندلاع حرب داخلية قد تصبح مُدمِّرة. وعلى هذا الصعيد تشير الباحثة "باربارا ف. والترس" الى ان هناك بوادر انقسام عميقة في المجتمع الأمريكي، وجميع المؤشرات والظروف التى تُمهد الأرضية لاندلاع حرب اهلية باتت متوفرة اليوم، وفقاً لدراستها المعمقة للحروب الأهلية عبر التاريخ. وفي الوقت الذي قد لا يتصور فيه الكثيرون ان اندلاع حرب أهلية في دولة غنية ومتقدمة ومستقرة ظاهرياً مثل الولايات المتحدة أمر ممكن، كما تؤكد "والترس"، الاّ أن اغلب الناس لا يعرفون كيف تبدأ الحروب الأهلية وبالتالي يصعب عليهم تصوّر حدوث ذلك في امريكا. وتشير "والترس" إلى أحداث مثل هجوم المتظاهرين على مبنى الكابيتول في ٦ يناير عام ٢٠٢٠ وذلك في منتصف جائحة كورونا، وغيرها من الأمور مثل اللاعدالة الاقتصادية والتمييز العرقي، والعنصرية السائدة في الولايات المتحدة، وهذه كلها تُعد مؤشرات مهمة وشروط أساسية من شأنها أن تجعل الحرب الأهلية خطراً يواجه المجتمع الأمريكي، سيما وأنه مجتمع مسلّح، وقوانين تقييد استخدام السلاح فيه ليست صارمة[6].

تطور مجال حل النزاعات

في ظل الظروف التي تم شرحها اعلاه والتي تُزيد من أخطار حدوث نزاعات داخلية وخارجية في العالم، يتبّين لنا اهمية تناول الخلافات والنزاعات بصورة علمية وموضوعية من أجل تفادي حدوث ازمات وصدامات تؤدي الى نزاعات عنيفة تزهق الأرواح وتستهلك الموارد والطاقات.

لقد تطور مجال حلّ النزاعات بصورة كبيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، حيث كان العالم يواجة خطر الحرب النووية وتدمير البشرية بأكملها في حال اندلاعها. واقترب العالم فعلاً من هذا الاحتمال الكارثي عند نشوء ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ حيث قام الاتحاد السوفيتي بنشر صواريخ نووية في الأراضي الكوبية موجهة باتجاه الولايات المتحدة بعد ان كانت الاخيرة قد نشرت في تركيا صواريخ نووية موجهة باتجاه الاراضي السوفياتية. وأدرك العالم حينها أهمية التفاوض وحلّ النزاعات لتفادي الكوارث العظمى[7]. وتم إجراء الكثير من الدراسات حول الأزمة الكوبية وكذلك تأسيس العديد من المؤسسات والبرامج التى تُعنى بالتفاوض وحلّ النزاعات مثل "مشروع هارفارد للتفاوض" الذي اسسه "روجر فيشر" والتابع لكلية القانون في جامعة هارفارد. وفيما بعد شهد هذا المجال العديد من التطورات خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتقدم العلوم في مجال الاتصالات والتواصل، وانتقل تطبيق المعارف في التفاوض وحلّ النزعات من مجالات أمنية وعسكرية إلى مجالات تجارية واجتماعية وثقافية لتشهد المزيد من الإزدهار[8].

[5] Peace Research Institute Oslo - New data shows record number of armed conflicts - 2024
[6] Barbara F. Walter - How Civil Wars Start - Random House - New York - 2022
[7] Britannica - Cuban Missile Crisis - 2024
[8] Harvard Law School - Program on Negotiation - Harvard Negotiation Project - 2024

بعض مبادئ حل النزاعات

هناك الكثير من النظريات والمداخل والأساليب في مجال حلّ النزاعات. وبصورة عامة يمكن التطرّق إلى خمسة مباديء لن يختلف عليها الخبراء في هذا المجال، وهي:

1- الخلافات تمثل فرص كامنة:

هذا المبدأ يستند الى حقيقة كون مفهوم "النزاع" يختلف عن مفهوم "العنف". فليس كل نزاع أو خلاف أو صراع يعني استخدام العنف كمدخل من أجل حلّه. وعليه يمكن تعريف النزاع بصورة مجردة عن العنف على انه (أمر يحدث عندما يكون لدى طرفين – أو يظنّا ان لهما – هدفيّن متعارضيّن). هذا التعريف يشير الى قضيتيّن اساسيتيّن، هما: ان الصراعات أمر طبيعي لأن تعارض الأهداف ظاهرة موجودة وعامة في المجتمعات البشرية، وايضاً كون الاشتباهات والتصورات الخاطئة مصدر مهم للنزاعات والتي يمكن تفادي الكثير منها من خلال التوعية ورفع سوء الفهم. والواقع يشير الى ان كل عملية تغيير، وبالذات نمط التغيير الذي تتطلبه التنمية المستدامة، يكتنف في داخله صراعاً بين قوى تريد ابقاء الواقع كما هو عليه وقوى اخرى تطمح في تطويره. ولكن المهارة في ادارة الصراعات بصورة جيدة تكمن في اختيار الأسلوب المناسب الذي يبتعد عن العنف قدر الإمكان ويقنع الأطراف المعارضة للتغيير بالقبول به والمشاركة في تحقيقه.

وأحياناً يكون من الجيد إثارة النزاع، بمعنى تحويله من نزاع كامن الى نزاع مفتوح لأهمية موضوع النزاع وذلك من خلال التعبير عنه بصورة واضحة، ونشر الوعي حول اهمية التطرّق اليه، وتفادي العنف في محاولة حلّه[9]. فمثلاً تغيير اساليب الصناعة التقليدية التي تُسبِّب تلوثاً بيئياً تمثل تهديداً لأصحاب المصانع، ولكن على المدى البعيد تحمي المجتمع من آثار التلوث البيئي الخطيرة، ويمكن ان تكون في المحصلة عملية مُربحة لأصحاب المصانع إذا تم توفير الظروف المناسبة لربحيّتها.

2- فهم دقيق لمفهوم القوة:

بصورة عامة يتطلّب حلّ النزاعات قوة يتم استخدامها بمهارة من اجل تحقيق نتائج مُرضية. ولكن هناك الكثير من انواع القوة التي يُمكن ان يتم الإستفادة منها في حلّ النزاعات أو تأجيجها، حيث يتم تصنيفها بصورة إجمالية الى "قوة خشنة" و"قوة ناعمة".

تستخدم القوة الخشنة أساليب عنفية لحلّ النزاعات، في حين تستخدم القوة الناعمة بصورة عامة أساليب غير عنفية، وان كانت هناك الكثير من استخدامات القوة الناعمة التي تؤدي في النهاية الى التصادم والعنف. وعليه فإن حلّ النزاعات الفعّال يحتاج الى الشعور بالمسؤولية، ولكن قبل ذلك ايضاً فهم أفضل لطبيعة مفهوم "القوة" في الحياة الاجتماعية.

ما يجب فهمه هو ثلاثة امور أساسية: الأمر الاول هو ان القوة ليست مفهوم مطلق وانما مرتبط دائما بعلاقة معينة، فلا معنى حقيقي للقول ان "جهة معينة قوية" وانما ينبغي القول "جهة معينة قوية في علاقتها مع جهة معينة أخرى". فنفس الجهة القوية في علاقتها مع طرف قد تكون ضعيفة في علاقتها مع طرف آخر. وعليه فإن القوة هي مفهوم نسبي. على سبيل المثال لا يختلف إثنان ان الدول الغربية قوية اقتصادياً مقارنةً بدول منطقة الشرق الأوسط، ولكن نفس الدول الغربية ليست قوية بالضرورة مقارنة بالصين أو اليابان.

الأمر الثاني الذي يجب فهمه هو سياق علاقة القوة. فقد يكون طرف معيّن قوي في مجال معيّن في علاقته مع جهة أخرى، ولكنه ضعيف في علاقته في مجال معين مع نفس الطرف. على سبيل المثال قد تكون الدول الغربية قوية في الجانب التكنولوجي، ولكنها ضعيفة من حيث الموارد الطبيعة وتعتمد بصورة كبيرة على الدول النامية في صناعاتها. وعليه فإن الدول النامية تمتلك قوة كامنة لو ارادت تفعيلها من أجل خلق التوازن مع الدول المتقدمة تكنولوجياً، وهذا مما يؤكد عدم وجود جهات معينة قوية بمفردها، ولإنما دائماً هناك ترابط واعتماد متبادل عند امتلاك قوة او عدمه.

[9] Simon Fisher et. Al – Working with Conflict 2 – Skills and Strategies for Action – Peace Direct – 2020

الامر الثالث والأهم هو ان ميزان القوى في علاقة معينة ليس ثابتاً، ولا يمثل مصيراً حتميا وانما قابل للتغيير. ففي الماضي كانت دول آسيا الشرقية دول فقيرة ومتخلفة ومغلوب على امرها، ولكنها اليوم تنافس الغرب، بل تتفوق عليه في الكثير من المجالات. هذا الفهم الأعمق والأدق للقوة يساعد على حل النزاعات والتخلّص من الاضطهاد بصورة أكثر فاعلية، ويجعل من التغيير أمراً ممكناً وليس مستحيلاً[10].

3- اللاعنف اسلوب أكثر فعالة واستدامة لتحقيق التغيير:

يتصور البعض ان اسلوب العنف هو أسلوب أكثر فاعليةً وسرعةً في إحداث التغيير خصوصاً بعد فشل العديد من المحاولات اللاعنفية. ولكن الواقع يشير الى ان العنف في الكثير من حالاته يستجلب دوامات عديدة من العنف والإنتقام ويمكن ان يتفاقم بسرعة من دون ان يتم معالجة المشكلة الأساسية التي نشب العنف بسببها، بل وأدّى إلى تعقّدها أكثر[11]. ينطبق هذا الأمر بالأخص على العنف الذي يحصل بين التجمعات البشرية ضمن مجتمع معين، كالنزاعات العشائرية والمناطقية والطائفية التي لها آثار كارثية قد تستمر لعقود.

4- التنمية والسلام بحاجة الى انظمة متينة لمعالجة الصراعات:

تمتلك الدول والمجتمعات المسالمة آليات وانظمة فعّالة لمعالجة الصراعات حيث تتسم هذه الآليات بكونها ايجابية وعادلة وفعّالة وتساعد على الشفاء من الصدمات الاجتماعية على كافة الأصعدة. فالسلام المستدام بحاجة الى عدم كبت أو تجميد الصراعات – على الاقل ليس على المستوى البعيد – وانما معالجتها من جذورها بإستخدام ادوات لاعنفية. فكل صدام عنيف يحدث بين مجموعتيّن بشريتيّن ينبغي ايقافه بأسرع وقت ممكن، وعدم الاكتفاء بـ"وقف إطلاق النار" بين الأطراف المتصارعة، وانما التطرّق الى الأسباب الكامنة التي يمكن ان تؤدي إلى نشوب الصراع مرة اخرى حال توفّر الفرصة لذلك[12]. هذه العملية بحاجة الى عمل طويل ومتابعة مُضنية خصوصاً وأن الجراحات الحاصلة، نتيجة لتقابل الجماعات المتصارعة بعنف كالحروب الأهلية او الصدامات العشائرية، لا تندمل بسرعة وبحاجة الى وقت وعلاج عميق.

5- الأمن والسلام والرفاهية مفهوم شامل:

ينبغي تكوين فهم عام لدى افراد مجتمع معيّن، وايضاً بين اعضاء المجتمع الدولي بأن الأمن والسلام والرفاهية مفهوم وهدف شامل ينبغي على الجميع السعي إلى تحقيقه. فكل صراع عنيف قد ينشب في مجتمع أو اقليم معين سوف ينتشر ويؤثر سلباً على المجتمعات والأقاليم المحيطة، وينتقل فيما بعد إلى مناطق أبعد. وهذا من اهم الآثار الجانبية للعولمة والتي لم يتأقلم العالم معها بصورة جيدة إلى يومنا هذا[13]. وخير مثال على ذلك هو انتشار تنظيم داعش في الشرق الأوسط نتيجةً لعوامل عديدة، منها تقاعس الدول الغربية عن تقديم الدعم المناسب للعراق من أجل القضاء على الإرهاب على الرغم من دراساتهم الكثيرة والمُعمقة حول الإرهاب الدولي وآثاره الكارثية على الأمن العالمي في ظل العولمة، مما أدّى فيما بعد الى انتشاره في الدول المجاورة ومن ثم وصل إلى أوربا وأمريكا وتسبّب في إحدى أكبر ازمات اللاجئين في العالم عادت بالضرر على الدول الأوربية نفسها.

<u>بعض التوصيات للعراق</u>

العراق بلد تعرّض للعديد من الصدمات الفردية والاجتماعية سبّبت له جروح عميقة أخذت تعرقل تقدمه وتحقيق التنمية فيه[14]. فالحكم الديكتاتوري الذي دام لعقود متبوعاً بالإحتلال ومن ثم الإرهاب والعنف الطائفي، وكذلك الخلافات السياسية الداخلية المتواصلة، وتأثرها بالخلافات والحروب الإقليمية، والعلاقات المتوترة بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان والذي يتمثل

[10] Richard E. Emerson – Power – Dependence Relations – American Sociological Review – University of Cincinnati - 1962
[11] Simon Fisher et. Al – Working with Conflict 2 – Skills and Strategies for Action – Peace Direct – 2020
[12] المصدر السابق
[13] المصدر السابق
[14] محمد الوائلي – التنمية المستدامة والبعد النفسي في التغيير – مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة - ٢٠٢٤

في جوهره بالصراع على الموارد، كل ذلك كانت له آثار سلبية على كافة الصعد وبالذات على الصُعد الاجتماعية. أضف الى ذلك تحدي النمو السكاني الهائل في العراق[15] وتبعات التغيّر المناخي[16]، والاعتماد على النفط وعدم التوازن القطاعي[17]، كل ذلك من شأنه أن يُوجد بيئة خصبة لإدامة الصراعات القديمة ونشوب المزيد من الصراعات في المستقبل المتوسط وحتى المستقبل البعيد.

وإذا اراد صانع القرار العراقي الحفاظ على أي تقدم حاصل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد سقوط النظام السابق، وحماية البيئة العراقية من المزيد من التدهور والذي يظهر بصورة جلية في ارتفاع درجات الحرارة وأزمة المياه والجفاف والتصحّر وما الى ذلك، فعليه ان يهتم بموضوع حل النزاعات اللاعنفي كأداة فعالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

فينبغي لصانع القرار العراقي متابعة ملفات عديدة تخص الصراعات والنزاعات والتى تؤثر سلباً على الوضع العراقي، مثل الصراع بين بغداد واربيل، او العدالة الانتقالية بسبب جرائم حزب البعث وايضاً تحقيق العدالة للمتضرّرين من داعش، وقضية الإيزيديين والتهجيرات القسرية التي حصلت قبل وبعد السقوط، والعنف الطائفي الذي حصل في العراق، والكثير من الملفات الشائكة والحسّاسة. فعلى الرغم من ان الحكومة العراقية بذلك جهوداً مهمة من أجل معالجة هذه المشاكل الاّ ان العديد من هذه الملفات تواجه الفتور والتلكؤ، ولا يبدو انها تحتل اولوية عالية في أجندة صانع القرار العراقي في حين ينبغي الإستمرار في متابعة هذه الملفات لعقود وليس لعدة سنوات.

فعند حدوث ازمة عشائرية تؤدي الى تصادم عنيف ترسل الحكومة مسؤلين رفيعي المستوى من أجل المساهمة في حلّها، وهذا يشير الى اهتمام الحكومية في الحفاظ على السلم الأهلي، ولكن ينبغي الاهتمام بالعنف العشائري كملف دائم من اجل معالجته على المدى البعيد وتشكيل لجان دائمية لمتابعة التقدم الحاصل فيه، والاعتماد على الخبراء في الشؤون الإجتماعية والثقافية من أجل فهم افضل لطبيعة هذه الصراعات وتداعياتها.

ينبغي ايضاً ان تكون مهارات حلّ النزاعات الركن الأساسي لتهيئة وتدريب قادة المستقبل، سواء في الجامعات او المعاهد، أو على مستوى المنظمات غير الحكومية، وينبغي العمل على احراز هذه المهارات محلياً وتخفيف الإعتماد على الجهات الغربية في تطوير العراق في هذا المجال تفادياً لأي تدخلات وتأثيرات غير مرغوبة.

اخيراً وليس آخراً ينبغي الترويج للمبادئ المذكورة أعلاه، وتغيير طريقة التفكير العامة حول الصراعات بحيث تنتشر ثقافة حلّ النزاعات بين افراد المجتمع، وتكون الخيار الأول لمعالجة الخلافات بدلاً عن اساليب عنيفة غير فعّالة. ولكن يحتاج هذا الأمر الى إستراتيجية ومتابعة طويلة المدى، والتي ينبغي ان تتبناها الحكومة وكذلك المنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني) والتشجيع على تشكيل مؤسسات أو منظمات العلاقات العامة والتي تأخذ على عاتقها عملية التنسيق بين الأطراف المتنازعة وادارة الصراعات بصورة فعّالة مقابل أجر. ومن شأن ذلك – لو تحقّق – ان ينشر ثقافة ادارة النزاعات الفعّالة بين الأوساط المختلفة ويعطي حافزاً اقتصادياً بالإضافة الى الحافز الإنساني والإجتماعي من أجل حلّ النزاعات بصورة سلمية.

الخلاصة

قد لا تنجح خطة "الدالاي لاما" في تعليم الأطفال اساليب التأمّل من أجل القضاء على جميع الصراعات في العالم خلال جيل واحد، ولكن نشر ثقافة واساليب حلّ النزاعات بصورة فعّالة منذ الصغر من شأنه ان يُجنّب المجتمع في المستقبل الكثير من العنف والصراعات اللامجدية. إن مستقبل السلم الأهلي وتحقيق تنمية مستدامة في العراق يعتمد بصورة كبيرة على اعتماد هذا النهج.

15 حيدر الخفاجي – النمو السكاني، التحدي العراقي الجديد – مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة - ٢٠٢٤

16 قسم الأبحاث والترجمة – موقع العراق من ظاهرة تغيير المناخ – مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة - ٢٠٢٤

17 محمد الوائلي – التوازن القطاعي واثره على التنمية في العراق – مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة - ٢٠٢٤

المصادر:

1- John Andrews – The World in Conflict – Pegasus Books – New York – 2023
2- International Crisis Group – Future of Conflict – 2024
https://www.crisisgroup.org/future-conflict
3- UNDP – Future of Development – Signal Spotlight 2024 – New Frontiers of Conflict – 2024
https://www.undp.org/future-development/signals-spotlight-2024/new-frontiers-of-conflict
4- World Bank Group – Poverty – Overview – 2024
https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview#:~:text=Low%2Dincome%20countries%20were%20most,million%20people%20compared%20to%202019.
5- Peace Research Institute Oslo – New data shows record number of armed conflicts – 2024
https://www.prio.org/news/3532#:~:text=2023%20turned%20out%20to%20be,end%20of%20the%20Cold%20War.
6- Barbara F. Walter – How Civil Wars Start – Random House – New York – 2022
7- Britannica – Cuban Missile Crisis – 2024
https://www.britannica.com/event/Cuban-missile-crisis
8- Harvard Law School – Program on Negotiation – Harvard Negotiation Project – 2024
https://www.pon.harvard.edu/category/research_projects/harvard-negotiation-project/
9- Richard E. Emerson – Power – Dependence Relations – American Sociological Review – University of Cincinnati – 1962
https://web.mit.edu/curhan/www/docs/Articles/15341_Readings/Power/Emerson_1962_Power-dependence_relations.pdf
10- Simon Fisher et. Al – Working with Conflict 2 – Skills and Strategies for Action – Peace Direct – 2020
11- محمد الوائلي – التنمية المستدامة والبعد النفسي في التغيير – مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة – ٢٠٢٤
https://www.almanbar.org/2043
12- حيدر الخفاجي – النمو السكاني، التحدي العراقي الجديد – مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة – ٢٠٢٤
https://www.almanbar.org/1438
13- قسم الأبحاث والترجمة – موقع العراق من ظاهرة تغيير المناخ – مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة – ٢٠٢٤
https://www.almanbar.org/1520
14- محمد الوائلي – التوازن القطاعي واثره على التنمية في العراق – مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة – ٢٠٢٤
https://www.almanbar.org/1764